القاهرة تواجه الوباء بمشاريع تكرير جديدة

19 مليار دولار كلفة الاستثمارات

القاهرة - أعلنت الحكومة المصرية عن إطلاق حزمة مشاريع جديدة في قطاع تكرير النفط رغم أزمة الوباء التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية للبلاد.

وكشفت وزارة البترول أنها بصدد تنفيذ ودراسة 11 مشروعا جديدا لإنتاج البتروكيماويات بتكلفة 19 مليار دولار، في تحرك يعزز زخم مشروعات الطاقة التي أطلقتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

دخلت شركات البتروكيماويات العالمية سباقا لاقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر بقطاع البتروكيماويات بعد فورة الاكتشافات الغازية خلال السنوات الخمس الماضية.

ويعتبر الغاز الطبيعي مدخلا رئيسيا في جميع صناعات البتروكيماويات والأسمدة التي يتنامى الطلب العالمي عليها بشكل مستمر.

وتشمل المشروعات الجديدة مجمعين عملاقين للتكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس ومدينة العلمين الجديدة.

وخصصت القاهرة منطقة لصناعة البتروكيماويات في المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس لتكون نقطة جذب للشركات العالمية، وسهولة إعادة تصدير منتجاتها، فضلا عن الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المصرية مع مختلف التكتلات الدولية.

طارق الملا

وضعنا خطة لتطوير صناعة البتروكيماويات حتى 2035

وهذه المشاريع تفعل رؤية الحكومة لتنمية المنطقتين، وكذلك مشروعات التطوير ورفع الكفاءة وزيادة الطاقة الإنتاجية بعدد من مشروعات إنتاج البتروكيماويات القائمة.

وقال وزير البترول طارق الملا إن "المواقع المخصصة لإقامة المشروعات الجديدة تم اختيارها بناء على دراسات دقيقة".

وتراعي مواقع المشاريع الاستفادة من كافة المقومات المتاحة عبر القرب من مصادر التغذية والتسهيلات اللوجيستية التي تمت إقامتها لتيسير حركة الشحن والتداول والتصدير.

وأكد الملا في بيان إنه "تم الانتهاء من تحديث الخطة القومية لصناعة البتروكيماويات ووضع إستراتيجية جديدة لتطوير تلك الصناعة، لتنفيذها خلال الفترة ما بين عامي 2020 و2035".

وأوضح أن الاستراتيجية تسعى للاستمرار في زيادة القيمة المضافة لمشروعات إنتاج البتروكيماويات في مصر، بهدف تقليل الاستيراد وتلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات البتروكيماوية، التي تعد مدخلات إنتاج رئيسية للعديد من الصناعات.

ووفقا للبيان، تبلغ استثمارات مجمع التكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس 7.5 مليار دولار، وذلك لإنتاج 2.2 مليون طن سنويا من المنتجات البتروكيماوية و650 ألف طن منتجات بترولية.

وتم إبرام اتفاق مبادئ رئيسية لتنفيذ المشروع مع شركة (بكتل) الأميركية، وإجراء دراسة جدوى تفصيلية بمعرفة شركة (وود) العالمية، والاتفاق على التمويل مع مؤسسات التمويل الأميركية دي.أف.سي وإكسيم بانك.

في المقابل، تبلغ استثمارات مجمع التكرير والبتروكيماويات بمدينة العلمين الجديدة 8.5 مليار دولار، لإنتاج مليون طن سنويا من المنتجات البتروكيماوية و850 ألف طن منتجات بترولية.

وتم إبرام اتفاق مبادئ رئيسية مع تحالف شركتي بي.أس.دبليو وشيرد البريطانيتين والبدء في الدراسات التفصيلية للمشروع وجاري الإعداد لطرح مناقصة المقاول العام للمشروع من خلال شركة إنبي.

كما جرى توقيع عقد مع تحالف شركتي بتروجت المصرية وسايبم الإيطالية، وتوقيع اتفاق مبادئ مع البنوك لتمويل مشروع إنتاج المطاط الصناعي بمجمع إيثيدكو في الإسكندرية، شمال غرب القاهرة، باستثمارات 183 مليون دولار، وبطاقة إنتاجية 36 ألف طن.

وتم الانتهاء من التصميمات الهندسية لمشروع إنتاج مشتقات الميثانول في دمياط، شمال شرق القاهرة، وتوقيع عقدي المقاول العام واستشاري المشروع، الذي تم البدء فعليا في أعماله، باستثمارات 117 مليون دولار، وطاقة إنتاجية 119 ألف طن سنويا.

ومن بين المشروعات أيضا مشروع إنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة باستثمارات 217 مليون دولار، ومشروع الإيثانول الحيوي باستثمارات 110 ملايين دولار، ومشروع الخدمات اللوجستية للبتروكيماويات بتكلفة استثمارية 350 مليون دولار.

وتدرس وزارة البترول تنفيذ مشروعين جديدين في دمياط هما مشروع البولي اسيتال باستثمارات 400 مليون دولار، ومشروع إنتاج الميلامين باستثمارات 260 مليونا.

وتصر الحكومة على المضي قدما في تنفيذ مشاريعها الحالية العملاقة خاصة مدن العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة، وترفض تمكين الفايروس من اقتصاد البلاد.

ونفذت القاهرة قرابة 31 مشروعا خلال الخمس سنوات الماضية في قطاع تنمية وتطوير صناعة الغاز الطبيعي باستثمارات بلغت 21.4 مليار دولار.

تعزيز قدرات الموانئ يحوّل السعودية إلى مركز لوجستي إقليمي

إطلاق ممرات تجارية بين الموانئ والمطارات لنقل البضائع دوليا

آفاق مستقبلية أكبر للبوابات التجارية البحرية

عززت السعودية من خطواتها باتجاه زيادة دور البوابات التجارية البحرية في الاقتصاد بإطلاق الهيئة العامة للموانئ (موانئ) ممرات عبور تربط كافة موانئ البلاد بالمطارات لنقل البضائع وإعادة تصديرها للخارج، في تحرك سيحقق عوائد أكبر وفق قواعد مستدامة منسجمة مع خطط الإصلاح.

الرياض - أعطى تدشين السعودية العمل بممرات العبور التجارية، الرابطة بين موانئها البحرية ومطاراتها لنقل البضائع وإعادة تصديرها دوليا، بعدا إضافيا لإصرار الحكومة على تحويل البلاد إلى مركز لوجستي دولي في المنطقة.

ويؤكد إعلان الهيئة العامة للموانئ السعودية (موانئ)، عن الخطوة دعما لخطط توسيع دورها في تعزيز النمو، رغم توقفها جزئيا بسبب أزمة كورونا، حتى تصبح محركا أساسيا لبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد وفق "رؤية 2030".

وتقود الهيئة استراتيجية الحكومة الهادفة إلى توفير شبكة من الموانئ التجارية تتسم بالكفاءة والفعالية وتتكامل مع وسائل النقل الأخرى لربط الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية (واس) عن الهيئة قولها في بيان إن التحرك "يأتي ضمن حزمة من المبادرات لجعل المملكة مركزا لوجستيا عالميا ومحور ربط بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا".

وأوضحت أن إطلاق الممرات التجارية بين الموانئ والمطارات المحلية يتماشى مع ركائز برنامج تطوير الصناعة المحلية والخدمات اللوجستية.

وكشفت أن منطقة الإيداع والتخزين المؤقت وإعادة التصدير بميناء جدة، الذي تتولى تشغيله لوجي بوينت، الشركة الرائدة في تطوير المناطق اللوجستية، نجحت في استقبال شحنة بضائع بحرية ومن ثم إعادة شحنها عبر مطار الملك عبدالعزيز الدولي إلى وجهتها النهائية في هولندا.

كما نجح ميناء الملك عبدالعزيز بأول عملية نقل وتخليص للحاويات إلى مطار الملك فهد الدولي بالتعاون مع الهيئة العامة للجمارك، وذلك عن طريق استغلال الممرات الافتراضية بين مناطق الإيداع.

ويعتبر ميناء الملك عبدالعزيز أكبر ميناء سعودي على ساحل الخليج، ويتميز بموقعه الذي يعد نافذة تجارية متكاملة تربط البلاد بالعالم من خلال 43 رصيفا وعلى مساحة تبلغ نحو 19 كم مربع، وطاقة استيعابية تصل إلى 105 ملايين طن.

ويقول المسؤولون إن مناطق الإيداع وإعادة التصدير بميناءي جدة والملك عبدالعزيز تعتبر نموذجا لمناطق الخدمات اللوجستية المتكاملة ذات المستوى العالمي التي طورت لتناسب نشاط العملاء المحليين والدوليين.

وأشاروا إلى أن الميناءين أسهما في تسهيل التجارة العالمية والعمل كرابط من خلال دمج الشحن البحري والجوي للاستفادة من المزايا التنافسية لموقع المملكة الاستراتيجي.

وتهدف المبادرة الجديدة إلى تقليص تكاليف الشحن مع دعم كفاءة التشغيل وتعزيز التنافسية عبر هذا الربط الذي يجعل من مدينتي جدة والدمام محورا لوجستيا لإعادة شحن البضائع لجميع أنحاء العالم في المستقبل القريب وفي أسرع وقت.

وتمتلك السعودية 16 ميناء تجاريا، منها 6 على ساحل البحر الأحمر، الذي تمر من خلاله نحو 13 في المئة من حجم التجارة العالمية.

وترتبط الموانئ ارتباطا مباشرا بجميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية المقامة في مناطق الدولة الخليجية أكبر مصدر للنفط في العالم.

وتتولى الهيئة مسؤولية تنظيم إدارة 9 موانئ وتشرف على تشغيلها وتطويرها، بما يخدم إقامة مشاريع تشغيلية ولوجستية متنوعة تسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد وتدعيم الحركة التجارية فيه.

وتبلغ مساهمة الموانئ في الاقتصاد السعودي نحو 70 في المئة من حجم التبادل التجاري غير النفطي، وبذلك تصبح عنصرا أساسيا في رفع التصنيف العالمي للبلاد في مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لتصبح ضمن أفضل 25 دولة.

وتريد المملكة زيادة مساهمة القطاع اللوجستي ليبلغ نحو 221 مليار ريال (حوالي 59 مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي لتكون الأولى إقليميا بحلول العام 2030.

وكانت موانئ السعودية قد وقعت منتصف الشهر الماضي، أكبر عقد إسناد تشغيل في موانئ، ضمن أكبر بلد مصدر للنفط في العالم وفق خطة تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية.

وقال رئيس الهيئة سعد الخلب حينها إن "هذا الحدث التاريخي جاء تفعيلا لمذكرات التفاهم الموقعة خلال الحفل الافتراضي لأكبر عقد تخصيص عن بعد في المملكة".

وتهدف الاتفاقية لتطوير وتشغيل محطات الحاويات بميناء الملك عبدالعزيز بالتعاون مع الشركة السعودية العالمية للموانئ بقيمة استثمارات تتجاوز 7 مليارات ريال (1.86 مليار دولار)، لفترة تمتد إلى ثلاثة عقود.

وسيساهم عقد الإسناد الجديد بميناء الملك عبدالعزيز، في رفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بأكثر من 120 في المئة لتصل إلى 7.5 مليون حاوية، بالإضافة لتوفير أكثر من 4 آلاف فرصة عمل في قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية.

59

مليار دولار مساهمة متوقعة للقطاع اللوجستي من 16 ميناء تجاريا بحلول 2030

وفي تحرك جسّد طموحات السعودية في أن تصبح مركزا للخدمات اللوجستية، انضم عملاق الشحن البحري شركة ميرسك الدنماركية في يوليو الماضي، إلى ورشة تطوير الموانئ، بعد أن حصل على ترخيص للنشاط في كافة موانئ البلاد.

وكثّفت الحكومة في الفترة الماضية جهودها لدخول عهد الموانئ الذكية، لجعلها مساهما رئيسيا في أكبر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر زيادة المبادلات التجارية وتطوير الخدمات اللوجستية.

برنامج أردني يدعم كفاءة تحصيل الضرائب

أطلقت الحكومة الأردنية برنامجا جديدا يتيح تحصيل الضرائب بكفاءة أكبر بهدف رفد الخزينة العامة الفارغة بالأموال عبر منع تسربها إلى القنوات غير الرسمية خاصة وأن وزارة المالية سبق وأن أكدت أنها وضعت إستراتيجية للقضاء نهائيا على التهرب الضريبي.

عمان - كثفت الحكومة الأردنية من جهودها للارتقاء بأساليب إدارة الضرائب، وذلك باستحداث برنامج عمل يهدف إلى ضمان سلاسة وكفاءة على عملية تحصيل الضرائب دون تأخير ودون اختلالات.

وأعلنت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن طرح برنامج القائمة الذهبية للدائرة، لتعزيز الثقة بين المكلفين بدفع الضرائب من الشركات والمنشآت والدائرة.

وتريد الجهات المعنية بتحصيل الأموال للخزينة العامة للدولة ترسيخ مبادئ الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في تطبيق التشريعات الضريبية لتحصيل الخزينة لحقوقها من الضرائب دون تأخير.

وذكرت الدائرة في بيان أصدرته الثلاثاء أن القائمة تتضمن الأسماء والأرقام الضريبية للمكلفين من الأشخاص المعنويين الذين تنطبق عليهم الشروط والمتطلبات المحددة من قبل الدائرة للانضمام إلى هذه القائمة.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية (بترا) لمدير عام الدائرة حسام أبوعلي، قوله إن "البرنامج يجنب المكلفين من الوقوع بأي مخالفات أو غرامات ضريبية".

برنامج القائمة الذهبية يضمن سلامة الإجراءات ويجنب المكلفين بدفع الضرائب من الوقوع في مخالفات

وأكد أبوعلي أن العملية ستتم من خلال وضع شروط ومتطلبات معينة تضمن سلامة الإجراءات لسرعة حصول دافعي الضرائب على كل البيانات التي تستجوب عليه دفع الأموال المستحقة للمصالح المعنية بعد استكمال إجراءات التدقيق الضريبي اللازمة.

ويساعد البرنامج على رد الضريبة لكل مكلف تنطبق عليه شروط القائمة الذهبية وانضمامه إلى القائمة الذهبية خلال مدة لا تتجاوز 30 يوما من انتهاء تدقيق معاملته الضريبية، شريطة أن يكون قد سدد ذمته الضريبية.

وأضاف مدير عام الدائرة أن المكلف بدفع الضريبة، الذي يحقق شروط ومتطلبات الانضمام للقائمة الذهبية وتمنحه الدائرة حق الانضمام إلى القائمة الذهبية، بعد استكمال كافة الشروط بما لا يتجاوز ثلاثين يوما.

وحول مزايا البرنامج، أوضح أبوعلي أنه يمنح أعضاء القائمة سرعة في الحصول على أموال الضرائب في حال استرجع بعض الأموال الضريبية من الدائرة.

وبالإضافة إلى ذلك سيتم تأجيل دفع الضريبة العامة على المبيعات على مستوردات الشركة أو المنشأة، وسرعة استكمال تدقيق الإقرار الضريبي المقدم من المكلف للفترة الضريبية التي أصدرت لجنة العينة قرارا بتحويله للتدقيق.

كما يتميز البرنامج بأنه يتم اعتماد شهادة عضوية القائمة الذهبية بدلا عن شهادة براءة الذمة لغايات الحصول على مستحقات المكلف لدى الوزارات والدوائر الأخرى.

وستنشر الدائرة أسماء أعضاء القائمة الذهبية على موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بحيث تمكن الموظفين الماليين في الدوائر والوزارات من التحقق من أسماء أعضاء القائمة الذهبية، مع سرعة إنجاز معاملاتهم الضريبية وفقا للتشريعات المعمول بها.

وتسعى السلطات إلى تعزيز مواردها المالية مهما كانت المصادر من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال بعد أن تضررت البلاد من جائحة كورونا في الأسابيع الأخيرة.

وقررت الحكومة الأردنية الامتناع عن فرض ضرائب جديدة في الموازنة الحالية رغم ضعف مؤشرات النمو الحالية في ظل استمرار تفاقم العجز التجاري وتذبذب الكثير من الأنشطة الاقتصادية.

خطوة للحد من التهرب الضريبي

واتجهت الحكومة إلى تخفيف عبء الضرائب بعد زيادات في العام الماضي، أثارت احتجاجات عنيفة واحتقانا اجتماعيا واسعا، في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وبعض الخدمات.

ويرى المسؤولون أن التصدي للتهرب الضريبي، الذي يُقدر أنه يكلف الخزانة مئات الملايين من الدولارات سنويا، سيساعد في تحسين المالية العامة للحكومة.

وقال وزير المالية محمد العسعس في تصريحات سابقة إن "الدولة ستكافح التهرب الضريبي والجمركي بسلطة القانون".

ويجمع محللون على أن تعديل قانون الضريبة في موازنة 2018، كبل بشكل كبير نشاط معظم القطاعات الاقتصادية لأنه حدّ من عملية الاستهلاك التي يفترض أن يكون المواطنون طرفا رئيسيا فيها.

ويكافح الأردن، في ظل برنامج جديد تم الاتفاق عليه من صندوق النقد الدولي لأجل ثلاث سنوات، من أجل كبح الدين العام الذي بلغ مستوى قياسيا عند 94 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك ضمن إصلاحات هيكلية طال تأجيلها.